

Distr.: General
16 February 2023
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البندهان 131 و 151 من جدول الأعمال

الاستغلال والانتهاك الجنسيان: تنفيذ سياسة

عدم التسامح إطلاقاً

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بقرارات الجمعية العامة 278/71 و 297/71 و 312/72 و 302/73 و 321/75 و 274/76، وهو يتضمن معلومات مستكملة عن التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لتعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- 1 - يتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ استراتيجيتي المتعلقة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وشركائها المنفذين والتصدي لهما. وتعطي الاستراتيجية الأولوية لما يلي: الحفاظ على حقوق الضحايا وكرامتهم؛ ووضع حد للإفلات من العقاب عن طريق الإبلاغ والتحقيق؛ والتفاعل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الشريكة الأخرى لبناء نهج متعدد أصحاب المصلحة؛ وتحسين الاتصالات الاستراتيجية لأغراض التثقيف وتحقيق الشفافية.
- 2 - ولقد أحرزنا، منذ إطلاق استراتيجيتي هذه، تقدماً كبيراً في إعادة تشكيل المشهد. وتبين من تقارير السنية⁽¹⁾، وموقعي الشبكي المخصص لهذا الموضوع⁽²⁾، وصحيفة الوقائع التي نُشرت فيه⁽³⁾، وبوابات المعلومات ذات الصلة⁽⁴⁾ الجدية التي أوليها أنا والأمم المتحدة لإنهاء هذا السلوك. وقد أصبحت الآن جميع ركائز المنظمة - التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان وعمليات السلام - تعمل على زيادة الوعي وتحديد المخاطر وتطوير الأدوات وتنفيذ العمليات المؤسسية والتشغيلية المتمحورة حول الضحايا من أجل منع هذا النوع من سوء السلوك والتصدي له.
- 3 - ومن دواعي الأسف أنه على الرغم من المكاسب الواضحة التي تحققت، فقد استمر في عام 2022 الإبلاغ عن مزاعم وقوع استغلال وانتهاك جنسيين تورط فيهما أفراد من الأمم المتحدة من جميع الفئات وموظفون من الأطراف التي تنفذ برامجنا في الميدان. وتعزى حوادث سوء السلوك هذه إلى إساءة استعمال السلطة، وعدم المساواة بين الجنسين والعنف، والممارسات الضارة الراسخة، وحالات الضعف الناجمة عن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. وأثار الحروب والصدمات المناخية والمرض، بما في ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الواقعة على السكان في البيئات الميدانية التي تعمل فيها الأمم المتحدة تزيد من مخاطر حدوث هذه السلوكيات لأسباب منها تفاعل موظفينا عن قرب مع السكان الذين يجدون أنفسهم في أوضاع هشة.
- 4 - ويتوقف نجاح عملنا في عمليات التنمية أو العمليات الإنسانية أو عمليات السلام على بناء جسور الثقة مع أولئك الذين نعمل من أجلهم والحفاظ عليها. وعندما يتورط موظفو الأمم المتحدة في حوادث استغلال وانتهاك جنسيين، فإن الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية تتعرض للأذى وتتقوض الثقة في نزاهة الأمم المتحدة، مما يمسّ بقدرتها على الوفاء بمهامها وولاياتها. ومعظم موظفي الأمم المتحدة يتمسكون بمعايير المنظمة ويؤدون عملهم فخورين به وواعين بقيمته في ظروف قاسية وخطرة في أغلب الأحيان، وسوء السلوك هذا ينتقص من جميع الجهود التي يبذلونها. ومع ذلك، فيجب التحسب لوقوع حالات سوء سلوك كهذه، والتحسب كذلك لتكاليف الوقاية والدعم للضحايا.

(1) متاحة على الرابط الشبكي التالي: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/ar/content/secretary-generals-reports>

(2) انظر: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/ar>

(3) متاحة على الرابط الشبكي التالي: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/content/fact-sheet-on-initiatives-to-prevent-and-respond-to-sexual-exploitation-and-abuse>

(4) بوابة معارف شبكة الأمم المتحدة الداخلية، ونظام Yammer على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبوابة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ولوحاتها العالمية للمتابعة.

- 5 - وفي ضوء ذلك وبغية تعزيز الجهود الجارية على نطاق المنظومة، جرى في أيلول/سبتمبر 2022 تعزيز منصب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال تنقيح شروط تعيين شاغله من تعيين على أساس فترة الاستخدام الفعلي إلى تعيين بدوام كامل برتبة وكيل للأمين العام. ويسرني أن أجمعية العامة وافقت على طلبي تقديم تمويل للمنسق الخاص ومكتبه من الميزانية البرنامجية، وهو ما يوفر قدراً أكبر من الموارد المكرسة والتي يمكن التنبؤ بها بصورة أفضل لدعم هذا العمل البالغ الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة ككل. وقد طلبتُ إلى المنسق الخاص تكثيف المشاركة مع قيادتنا لتعزيز تنفيذ استراتيجيتي وإسداء المشورة الاستراتيجية والتشغيلية وترشيد استخدام الموارد والتركيز على التنفيذ على الصعيد القطري، مع مواصلة الابتكار وتعزيز الشراكات الداخلية والخارجية.
- 6 - وأنا على اقتناع بأن فعالية عمليات الأمم المتحدة للسلام ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسلوك والانضباط السليمين لجميع الأفراد. ويجب اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن البلاغات الموثوقة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 7 - وقد أدت بلاغاتٌ موثوقة عن انتشار الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع إلى إعادة وحدة عسكرية عاملة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وطنها في عام 2021. وأنشأت الأمانة العامة فيما بعد فريقاً متعدد التخصصات ليقوم، بالتعاون الوثيق مع البعثة، بدراسة العوامل التي أسهمت في هذه الحوادث، وأوصت باتخاذ إجراءات لتجنب تكرارها. وعقب ورود تقارير عن ادعاءات تتعلق بموظفي الأمم المتحدة وجهات المجتمع المدني في ملكال، طلبتُ في أيلول/سبتمبر 2022 من فريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان إبلاغي بالإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع العمليات.

ثانياً - التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات المستمرة

- 8 - إن الهيئات الدائمة تكفل التفاعل المتواصل من جانب قيادتنا واستمرار توافرها مع الاستراتيجيات المعتمدة. ويشرف الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين⁽⁵⁾ على تنفيذ استراتيجيتي. ويقود منسقي الخاص بتنفيذ نهج منسقة ومتسقة على صعيد أكثر من 30 من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، ويعمل على تعزيز التنسيق الشامل فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في السياقات التشغيلية. ويرأس مكتبه مناقشات افتراضية منتظمة يجريها الفريق العامل على نطاق المنظومة المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي يطور الأدوات ويدعم تنفيذ

(5) أعضاء الفريق التوجيهي الرفيع المستوى هم رؤساء إدارة التواصل العالمي، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، وإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومكتب المدافعة عن حقوق الضحايا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصبحت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عضواً كاملاً العضوية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويشارك كل من مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بصفتهم مراقبين.

السياسات وقرارات الفريق التوجيهي الرفيع المستوى. ويعمل مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا على تعزيز حقوق الضحايا وكراماتهم، بسبل منها توفير التوجيه لكبار موظفي حقوق الضحايا في الميدان. ويحدّد إطار الإدارة والمساءلة في نظام الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين⁽⁶⁾ أدوار المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في تهيئة بيئة تحظر سوء السلوك الجنسي وتردعه وتتصدى له. وتنسق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات⁽⁷⁾ جهود الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني داخل الأمم المتحدة وخارجها والإجراءات المتخذة على الصعيد الإنساني، حيث تقدّم الدعم الفني وتعزّز النهج التعاونية. وقد أنشئت شبكات تركز على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات على الصعيد القطري. وثمة أفرقة معنية بالسلوك والانضباط تعمل في عمليات السلام وتشارك في أنشطة توعية لتشجيع الإبلاغ عن الشكاوى والمساعدة في الإحالة لأغراض التحقيق والمتابعة.

9 - وتتخذ الأمم المتحدة تدابير استباقية عند بدء العمليات للتخفيف من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ففي نيسان/أبريل 2022 على سبيل المثال، سارعت كيانات الأمم المتحدة، استجابةً لأزمة اللاجئين الناجمة عن الأعمال العدائية في أوكرانيا، إلى عقد مناقشات رفيعة المستوى وأجرت القيادات زيارات لتعزيز تكثيف العمليات. وأوفدت إلى أوكرانيا منسقةً مشتركة بين الوكالات معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كما أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منسقين آخرين إلى بلدان مجاورة لإنشاء شبكات التواصل وتنسيق جهود الوقاية والاستجابة فيما بين الجهات الفاعلة من الدول والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ونُظمت أنشطة لاستتھاض المجتمعات المحلية وحملات إعلامية جماهيرية موجهة إلى المشردين داخليا واللاجئين بشأن مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والعنف الجنساني والاتجار، وشرع في إجراء تقييمات للمخاطر. وتؤكد الخبرة المكتسبة من الاستجابة لحالة الطوارئ في أوكرانيا الأهمية الحاسمة لوضع هياكل مكرسة للقدرات والتنسيق من أجل منع وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك منذ بدء التخطيط للاستجابة لحالة الطوارئ، ولإدماج جهود منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في تلك الاستجابة.

10 - وقام المنسق الخاص بزيارة لعمليات الأمم المتحدة الميدانية من أجل تقييم التحديات وتحديد السبل الذي يمكن بواسطته لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسّن استجابتها. ففي شهر أيلول/سبتمبر، أجرى زيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبرفقته وفد من إدارة عمليات السلام لتقييم تنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق متعدد التخصصات من الأمانة العامة، بما في ذلك تعزيز إدارة المخاطر والدعم والمساعدة المقدمين إلى الضحايا. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قام بزيارة إلى كولومبيا للتعاون مع الإدارة العليا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وموظفيها ومع الفريق القطري وجهات المجتمع المدني، وللمشاركة في إطلاق مجموعة أدوات تدريبية لموظفي المساعدة الإنسانية العاملين في الخطوط الأمامية وضّعها كل من برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة مترجمون بلا حدود (انظر الفقرة 17 أدناه). وفي كانون الثاني/يناير 2023، زار المنسق الخاص كينيا ومالي برفقة المدافعة عن حقوق الضحايا، وهو يزعم القيام بزيارات أخرى في الفترة 2023-2024.

(6) متاح على الرابط الشبكي التالي: <https://unsdg.un.org/ar/resources/atar-msalt-aladart-lbrnamj-alammm-almthdt-alammayy-wnzam-almnsqyn-almqymyn>.

(7) انظر: <https://interagencystandingcommittee.org/iasc-champion-on-protection-from-sexual-exploitation-and-abuse-and-sexual-harassment>.

11 - وقد استُعرضت، في عام 2022، توصيات التقرير العالمي لعام 2021 المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي⁽⁸⁾، وهو استعراض أجرته جهة خارجية بتكليف من صندوق الأمم المتحدة للسكان (بصفته النصير المعني بالموضوع لعام 2021 في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات) نيابة عن اللجنة المذكورة، وأطلقت اللجنة رؤيةً واستراتيجية خمسين في هذا الشأن⁽⁹⁾. وتعطي الرؤية والاستراتيجية الأولوية لتفعيل نهج متمحور حول الضحايا؛ وتعزيز تغيير دائم في ثقافة المنظمة وسلوكها ومواقفها؛ وزيادة قدرات البلدان في البيئات ذات المخاطر الكبيرة. والنصير الحالي للموضوع، وهو رئيس لجنة التوجيه المعنية بالاستجابة الإنسانية، المنظمة الدولية للرؤية العالمية (World Vision International)، يتولى حالياً قيادة أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للاتفاق على تعريف للنهج المتمحور حول الضحايا/الناجين؛ وتفعيل مشروع مدته خمس سنوات لنشر منسقي شؤون منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في 15 من أكثر البيئات خطورة؛ وقيادة عملية لتغيير الثقافة بحيث يجسّد قطاعُ العمل الإنساني نهج عدم التسامح إطلاقاً مع التقاعس عن اتخاذ إجراءات ضد سوء السلوك⁽¹⁰⁾.

12 - وللمنسقين المشتركين بين الوكالات المعنيين بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أهمية حاسمة في الوقاية والاستجابة على نحو متسق على نطاق الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في الميدان⁽¹¹⁾. ومن أجل التوصل إلى فهم جماعي لدور المنسقين ومسؤولياتهم وتحسين توافر الدعم المتخصص على الصعيد القطري، تقدم المنظمة الدولية للهجرة الدعم التقني على الصعيد القطري وتوفر البرامج التدريبية للمنسقين، كما وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان قائمةً بالمنسقين المؤهلين. وتقدم بعض كيانات الأمم المتحدة حالياً التمويل لعدد من المنسقين. فعلى سبيل المثال، تقدم منظمة الصحة العالمية الدعم في الوقت الحاضر للمنسقين العاملين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، وفي عام 2022 قدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للمنسقين العاملين في تسعة بلدان في حين دعم المجلس النرويجي للأجنيين عمل المنسقين في ثمانية بلدان.

13 - وثمة صعوبات تكتنف توفير الموارد لنشر منسقين متفرعين للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإدامة وجودهم، ومما يؤسف له أن التمويل المستدام القابل للتنبؤ به الذي يقضيه إنشاء هذه الوظائف، حيثما تكون هناك حاجة إليها، غير متوفر. وتعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجلس النرويجي للأجنيين على تنفيذ مشروع يهدف إلى التغلب على هذه الصعوبات في المواقع الشديدة المخاطر.

14 - وتشمل التحديات الإضافية التي يتعين التغلب عليها التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بتبادل المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتطوير نظام تتبّع

(8) متاح على الرابط الشبكي التالي: <https://psea.interagencystandingcommittee.org/resources/2021-iasc-external-review-pseash>.

(9) متاحان على الرابط الشبكي التالي: <https://interagencystandingcommittee.org/about-inter-agency-standing-committee/iasc-principals-endorse-iasc-vision-and-strategy-protection-sexual-exploitation-and-abuse-and-sexual>.

(10) انظر: <https://interagencystandingcommittee.org/iasc-champion-on-protection-from-sexual-exploitation-and-abuse-and-sexual-harassment>.

(11) انظر: <https://psea.interagencystandingcommittee.org/collective-action-country-level>.

على نطاق المنظومة لرصد المساعدة المتاحة للضحايا ونوعية تلك المساعدة وما إذا كانت قُدمت أم لا. وقد أبرزت نتائج الدراسة الاستقصائية السنوية السابعة لموظفي الأمم المتحدة والأفراد التابعين لها، التي أجراها مكتب المنسق الخاص، تحديات أخرى. والدراسة الاستقصائية تنطوي على استبيان لمدى دراية هؤلاء بحظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتصوراتهم عن الانخراط من جانب القيادة. وفي عام 2022، ردّ على الدراسة الاستقصائية أكثر من 37 000 فرد من 154 مركز عمل، وأظهرت الردود أن ما نسبته 95 في المائة منهم يعرفون القواعد والمحظورات؛ ويعتقد ما نسبته 96 في المائة أن القيادة وفرت سياسات واضحة وأن مبدأ "عدم التسامح إطلاقاً" يؤخذ على محمل الجد، ولكن ما نسبته 14 في المائة يخشون الانتقام إذا أبلغوا عن حادث؛ ولا يعرف ما نسبته 12 في المائة أين يجب أن يوجّهوا أو يحيلوا الضحايا الراغبين في الإبلاغ عن حادث.

ثالثاً - مساءلة القيادات واختيار الأفراد والتدريب الموجّه

15 - يكون القادة مسؤولين، بالقول والفعل، عن نقل رسالة واضحة ومتسقة مفادها أنه لا تسامح مع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأن الجناة سيخضعون للمساءلة. ويجب على القادة أن يؤكدوا على المسؤولية المشتركة عن الإبلاغ عن سوء السلوك الجنسي ومكافحته بسبل منها تضمن هذه المسؤوليات في اتفاقات الأداء وتقييماته.

16 - وتُرصّد المساءلة الشخصية للقادة من خلال اشتراط أن يقدم رؤساء كيانات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان خطط عمل سنوية، يستعرضها مكتب المنسق الخاص بالنيابة عني، حيث يحددون مخاطر وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتدابير التخفيف، ويقرون بأن جميع الادعاءات التي تصل إلى علمهم قد تم الإبلاغ عنها. وابتداءً من عام 2022، ومن أجل معالجة نتائج الدراسة الاستقصائية السنوية وتبسيط التقارير السنوية، طُلب من كيانات الأمم المتحدة تقديم خطط عملها السنوية في كانون الأول/ديسمبر. وحتى الآن، استُلمت 193 خطة عمل لعام 2023. ويشير تحليل لخطط العمل إلى أن جميع الكيانات لديها سياسة متمحورة حول الضحايا بشأن حظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع ما يتصل بها من خطط عمل وآليات للشكاوى والإبلاغ وتدريب إلزامي لجميع الموظفين بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتلقى المنسقون المقيمون الجدد إحاطات حضورية من منسقي الخاص ومن المدافعة عن حقوق الضحايا تؤكد فيها مسؤولية المنسقين المقيمين عن إنشاء إطار لمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي عام 2022، شهدت الاجتماعات العالمية للمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية التي عُقدت في جنيف ونيويورك مناقشات حول مسؤولياتهم، بما في ذلك تقديم المساعدة المتمحورة حول الضحايا، أُجريت مع المنسق الخاص والمدافعة عن حقوق الضحايا وشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفي عام 2023، ستقدّم إحاطات مماثلة لقيادات البعثات، علماً أن المعتكف السنوي للممثلين الخاصين للأمم المتحدة العام الذي عُقد في عام 2023 تضمن مناقشة مخصصة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستقوم إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بتجريب مجموعة مواد تدريبية معززة لدعم القادة العسكريين في إدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات السلام والبعثات الميدانية، وهي مجموعة مواد ستكون متاحة في إطار التدريب السابق للنشر.

17 - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالنيابة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وعن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بوضع دليل للميسرين بشأن

المواقف والقيم والثقافة التنظيمية فيما يتعلق بمنع سوء السلوك الجنسي. وتُشدد استراتيجية الموارد البشرية للفترة 2022-2026 الخاصة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تهيئة بيئة عمل صحية وآمنة ومأمونة، بسبل منها التحاور والتدريب بشأن التحيز اللاشعوري والتنوع والإدماج بهدف معالجة الفوارق في السلطة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث سوء السلوك الجنسي. وينفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجاً للتدريب الإلزامي بشأن الإدارة المؤثرة للنزاعات، يقدم بالتعاون مع مكتب أمين المظالم لتمكين المديرين من إدارة النزاعات بشكل يتمحور حول الضحايا. وأطلق برنامج الأغذية العالمي مبادرة لتشجيع ثقافة عدم السكوت عن المخالفات بغية تعزيز ثقافة الاحترام في مكان العمل والسلوكيات الأخلاقية. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تدريباً لكبار المسؤولين يتضمن وحدة تدريبية عن المساواة لكفالة سلوك ينبذ الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وغير ذلك من أشكال التمييز. ووضعت المنظمة الدولية للهجرة وحدات تدريبية مصغرة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لفائدة موظفيها الذين لهم اتصال مباشر بالفئات السكانية المتضررة أو الذين يُرسلون في عمليات نشر سريعة أو طارئة. وقام برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع منظمة مترجمون بلا حدود، بتطوير مجموعة أدوات تدريبية متعددة اللغات بعنوان "معاً نقول لا" لفائدة العاملين في الخطوط الأمامية الذين يتفاعلون مباشرة مع المستفيدين والمجتمعات المحلية. وجذبت الحلقات الدراسية الشبكية التي أقامتها منظمة الصحة العالمية في عام 2022 عبر الإنترنت، في إطار حملة "لا عذر!"، ما يزيد على 30 000 مشارك وحضر دوراتها التدريبية حول ثقافة "عدم السكوت عن المخالفات" ما عدده 2 000 موظف.

18 - وتقوم حالياً الدائرة المعنية بتنمية القدرات والتدريب على العمليات التابعة لإدارة الدعم العملياتي، مع مكتب المنسق الخاص، باستكشاف إمكانية طرح مبادرات في مجال الاتصالات والدعوة والتدريب لفائدة موظفي الأمم المتحدة حتى يتمكنوا من التعرف على الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى استغلال وانتهاك جنسيين ومن اتخاذ الإجراء الأنسب والأكثر أمناً. وهذه الجهود تستند إلى بحوث وتطبيقات العلوم السلوكية وإلى مشروع مشترك بين إدارة شؤون السلامة والأمن وبرنامج الأغذية العالمي يتضمن فيلماً أُخرج بأسلوب الواقع الافتراضي وتدريباً متوافراً على شبكة الإنترنت.

رابعاً - إدارة المخاطر

19 - المنظمة يقظة في مساعيها إلى التخفيف من أي مخاطر تنذر بوقوع سوء سلوك جنسي، وقد تزايد إدماج تدابير الحد من المخاطر في جميع الكيانات. لكن الأمر يقتضي المزيد من الجهود حتى تصبح إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المنظمة.

20 - ولإدارة المخاطر أهمية بالغة في مرحلة الاستقدام. وتشمل الأدوات الكفيلة بمنع تعيين موظفين تبين أن سلوكهم كان غير لائق في الماضي قاعدة بيانات ClearCheck⁽¹²⁾، التي بدأ تشغيلها منذ عام 2018. ومنذ إنشاء قاعدة البيانات هذه حتى الآن، بلغ عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تستخدمها في جميع عمليات التعيين 33 كيانات⁽¹³⁾، وذلك ابتغاء تحديد الأفراد الذين ثبتت ادعاءات ارتكابهم أفعال الاستغلال

(12) متاحة على الرابط الشبكي التالي: <https://unsceb.org/screening-database-clearcheck>.

(13) يمكن الاطلاع عليها في الرابط الشبكي التالي: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/sites/www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse>.

والانتهاك الجنسيين أو الذين تركوا المنظمة ريثما يُجرى التحقيق أو أثناءه، والحيلولة دون إعادة توظيفهم في أي جزء من أجزاء الأمم المتحدة.

21 - وبالتوازي مع تطبيق ClearCheck، فقد وُضعت خطةً مشتركة بين الوكالات للكشف عن سوء السلوك⁽¹⁴⁾ تحول دون إعادة توظيف الجناة في أيٍّ من المنظمات غير الحكومية والوكالات المشاركة الأخرى. ويشارك أكثر من 170 منظمة من منظمات المجتمع المدني والجهات المنتسبة إليها في الخطة، حيث انضمت 51 منظمة في عام 2022. ومنذ إطلاق الخطة في عام 2019، أُجريَ من خلالها أكثر من 29 000 عملية فحص ورُفض 142 طلباً. وقامت مفوضية شؤون اللاجئين بتجريب الخطة في ثلاثة بلدان، وقد طلبتُ إلى المنسق الخاص أن يدرس السبل التي يمكن بها استخدام تطبيق ClearCheck والخطة من أجل أن يعزّز كلٌّ منهما الآخر.

22 - وفي حين أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين يمكن أن يقعاً في بيئات التنمية، وهو أمرٌ يحدث بالفعل، فالباقي أن مخاطر انتشار الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع تكون أعلى في سياق العمليات الإنسانية وعمليات السلام الضخمة.

23 - ولقد التزمْتُ، في عام 2022، بكفالة أن يكون الأفراد التابعون للدول الأعضاء المنتشرون في عمليات الأمم المتحدة للسلام خاضعين لتشريعات وطنية تحظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نحو ما تحدده الأمم المتحدة، وأن تكون العقوبات المفروضة على مثل هذا السلوك متناسبة مع خطورة الأفعال (A/76/702، الفقرة 43)، حيث إن عدم وجود عقوبات من هذا القبيل يمكن أن يشكل عائقاً أمام المساءلة عن أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتدرس الأمانة العامة حالياً إمكانية اختيار ونشر الأفراد النظاميين في ضوء أدائهم من حيث منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة للبلابات المتعلقة بوقوعهما، لأن هذا الأداء مؤشر قوي على الجدية التي توليها الدولة العضو لمسؤوليتها عن التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفرادها كما أنه بالغ الأهمية بالنسبة لإدارة المخاطر. وفي عام 2022، أبلغت الأمانة العامة الدول الأعضاء بهذه المبادرة، بسبل منها الإحاطات الفنية. وأرسلت أيضاً استبياناً إلكترونياً لتقييم حالة قوانين الدول الأعضاء. ويجري باستمرار البحث عن الممارسات الجيدة بشأن إدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة، كما تشجّع الدول الأعضاء على تبادل الممارسات الجيدة من خلال قنوات منها دراسة استقصائية رقمية دائمة ومفتوحة للممارسات الجيدة التي تعتمدها الدول الأعضاء بغية الامتثال لمعايير السلوك في الأمم المتحدة⁽¹⁵⁾، وهي الدراسة التي يسلط عليها الضوء في الصفحة الشبكية المتعلقة بالسلوك في بعثات الأمم المتحدة الميدانية⁽¹⁶⁾ وعلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للأمانة العامة.

[abuse/files/list_of_participating_un_entities_clear_check.pdf](https://misconduct-disclosure-scheme.org/abuse/files/list_of_participating_un_entities_clear_check.pdf)

(14) انظر: <https://misconduct-disclosure-scheme.org>

(15) انظر الدراسة الاستقصائية للأمانة العامة بشأن الممارسات الجيدة التي تعتمدها الدول الأعضاء للامتثال لمعايير السلوك في الأمم المتحدة، متاحة على الرابط الشبكي التالي: https://forms.office.com/Pages/ResponsePage.aspx?id=2zWeD09UYE-9zF6kFubccJ_RP6Ie9-xLgV8b9-reTPpUQkZISDNXTjU0MFFUSEdZVFRGVEVH.Q1I2QyQIQCN0PWcu&wdLOR=c9C9AD4CB-057E-4E81-B442-A5ED87E70995

(16) انظر: <https://conduct.unmissions.org/good-practices-conduct-and-discipline>

24 - وتجمع الأمانة العامة بيانات عن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين تشير إلى أن مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين تزداد في بيئات ما بعد النزاع التي قد تضعف فيها المؤسسات، وينزع فيها الأفراد، وتندر الفرص الاقتصادية، ويشيع العنف الجنسي. ويمكن أن تختلف المخاطر فيما بين فرادى بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك كون موقعها في مناطق حضرية أو ريفية؛ ويمكن أن تتفاوت طبيعة المخاطر والرقابة المتعلقة بها تبعاً لما إذا كان الأفراد مدنيين أم نظاميين. وتشمل السبل الفعالة لتحديد مختلف أنواع ومستويات المخاطر والاستجابة لها إجراء تحليلات متكاملة للمخاطر تتجلى فيها وجهات النظر والخبرات في مختلف عناصر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتقوم إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال حالياً بتقنيح مجموعة أدواتها لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين⁽¹⁷⁾ من أجل إدراج عناصر نهج متكامل، بما في ذلك إنشاء سجلات وخطط عمل محددة الأهداف للتعامل مع المخاطر في مناطق نشر معينة والاستفادة بقدر أكبر من البيانات من أجل فهم أفضل للاتجاهات ودعم صنع القرار. وستُطرح مجموعة الأدوات هذه في عمليات السلام وستتاح للأمانة العامة وكيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لاستخدامها في تدريب الموظفين. وتقوم الأمانة العامة باستعراض الكيفية التي تُدار بها مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات السلام من المقر، مع التركيز على قدر أكبر من التنسيق فيما بين الإدارات والمكاتب، والتفاعل مع الدول الأعضاء، وتعزيز التحليل واتخاذ القرارات المستندين إلى البيانات والقائمين على الأدلة في إطار الرصد الشامل للأداء وتخطيط النشر.

25 - وقد يرتكب الموظفون المدنيون من أي من ركائز عمل المنظمة أعمال استغلال وانتهاك جنسيين، كما يتبين في تقرير اللجنة المستقلة الذي نشرته منظمة الصحة العالمية في عام 2021⁽¹⁸⁾ في أعقاب العديد الادعاءات التي أفادت بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين (تورطت فيهما أيضاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمة الدولية للهجرة) في سياق الاستجابة للفاشية العاشرة لمرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2018. واستجابةً للاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة ومفادها أن منظمة الصحة العالمية تعاني من إخفاقات بنيوية واضحة، بما في ذلك عدم اعتمادها تقييمات لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التزمت المنظمة المذكورة بتمويل الوقاية والاستجابة وقامت بتحديث إطارها الخاص بالاستجابة للطوارئ بحيث يدمج منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في حالات الطوارئ من أجل الحد من المخاطر وكفالة البرمجة الآمنة والإبلاغ والاستجابة المتمحورين حول الضحايا.

26 - وفي عام 2022، أجرى برنامج الأغذية العالمي مسحاً للمناطق المعرضة للخطر من أجل تحديد المكاتب القطرية أو المناطق الأشد عرضة للتحديات الأخلاقية ووضع مبادرات للوقاية والتوعية محدّدة الهدف. ونشر صندوق الأمم المتحدة للسكان توجيهات متكاملة لتعزيز تحديد المخاطر السياقية والبرنامجية للاستغلال والانتهاك الجنسيين وتقييمها ومعالجتها، وهي توجيهات تتّمها أدوات عملية لدعم وحدات العمل في وضع سجلات المخاطر الخاصة بها.

(17) متاحة على الرابط الشبكي التالي: https://conduct.unmissions.org/sites/default/files/dpko-dfs_sea_risk_toolkit_28_june_2018_modified.pdf

(18) متاح على الرابط الشبكي التالي: <https://www.who.int/publications/m/item/final-report-of-the-independent-commission-on-the-review-of-sexual-abuse-and-exploitation-ebola-drc>

شركاء التنفيذ

27 - تعتمد الأمم المتحدة على شركاء التنفيذ⁽¹⁹⁾ الذين لا يخضع موظفونهم للسلطة المباشرة للمنظمة، في تنفيذ العديد من برامجها. ومن أجل التصدي لمخاطر تورط هؤلاء الموظفين في أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مما يضر بالضحايا ويقوض عمل الأمم المتحدة، أصدر كل من برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسف في عام 2022 توجيهات بشأن تفعيل بروتوكول عام 2018 المتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تطل شركاء التنفيذ، وقام كلٌّ منها بتجريب أداة لتقييم قدرة شركاء الأمم المتحدة في التنفيذ على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين⁽²⁰⁾، لفحص الشركاء الذين تتعاون معهم الكيانات المختلفة. وفي عام 2022 أيضاً، طُلب الاضطلاع بمزيد من العمل لتعزيز الأداة المؤقتة وصوغ تعليمات إضافية بشأن كيفية استخدامها. والعمل جارٍ على هذين الطلبين وسيكتمل في عام 2023. وقّمت اليونسف شركاءها في التنفيذ من المجتمع المدني، الذين يزيد عددهم عن 4 000، من حيث قدرتهم على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ودعمت الكثير منهم في وضع خطط العمل ذات الصلة. وفي عام 2022، قِيم صندوق الأمم المتحدة للسكان ما نسبته 81 في المائة من شركائه من المنظمات غير الحكومية، وأُطلق استعراضاً تناول تنفيذ السياسة المؤقتة التي تتطلب خضوع شركاء التنفيذ لتقييم القدرات وتأثير تلك السياسة على المستويات القطري والإقليمي والعالمي.

28 - ومن أجل تعزيز قدرات شركاء التنفيذ على التحقيق في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أطلقت مفوضية شؤون اللاجئين مبادرة للتعليم الإلكتروني التحق بها بحلول أيلول/سبتمبر 2022 أكثر من 3 000 من موظفي الشركاء. وعملت اليونسف مع الشركاء المشتركين بين الوكالات على وضع توجيهات عالمية بشأن التحقيقات المراعية للأطفال وللاعتبارات الجنسانية والمتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك على أساس العمل المضطلع به في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ببناء قدرات وجودها الميداني وشبكة جهات التنسيق التابعة لها المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لإدراج المتطلبات ذات الصلة في تعاملها مع شركاء التنفيذ، وهي تتابع الادعاءات الواردة بغية مساءلة مرتكبي الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتقوم كيانات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية أيضاً بوضع قوائم مجمعة للمحققين بدعم من المنظمات المتخصصة أو من خلال تنمية القدرات الداخلية.

29 - وكثيراً ما تعمل الأمم المتحدة مع شركاء في التنفيذ حكوميين، واليونسف تقود حالياً عملية وضع إطار عالمي للتعاون الحكومي بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وحتى الآن، ركزت العملية

(19) يُعرّف شركاء التنفيذ على أنهم "الكيانات الحكومية الوطنية (بما في ذلك الوكالات أو المؤسسات)، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات أو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع بدور شريك التنفيذ، والكيانات المتعددة الأطراف والكيانات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة وكيانات أخرى (الهيئات الأكاديمية وما إلى ذلك) التي تدخل معها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في اتفاقات وتخصص لها موارد الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أو إنجاز البرامج والمشاريع والأنشطة لصالح الجهات المنقعة من خدمات المنظمة" (انظر مذكرة الأمين العام (A/77/317) التي أحال بها تقرير وحدة التفتيش المركزية عن استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)، الموجز التنفيذي)).

(20) متاح على الرابط الشبكي التالي: <https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-team-accountability-affected-populations-and-protection-sexual-exploitation-and-abuse/un-implementing-partner-psea-capacity-assessment>

على تعزيز التعاون وتعضيده، وترشيد تفاعل الحكومات مع كيانات الأمم المتحدة، وتعزيز قدرات الشركاء الحكوميين على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

خامسا - إعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم

30 - لقد أحرز تقدم على نطاق الأمم المتحدة في وضع الضحايا في صدارة ما ترمي إلى تحقيقه جهودنا. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتفعيل السياسة المتعلقة باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما⁽²¹⁾ في عدة سياقات قُطرية، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القُطرية ومنسقي الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتُقدم المفوضية التوجيه لمكاتبها الميدانية أيضا بشأن السعي إلى تحقيق مساءلة أقوى من جانب الدول الأعضاء عن طريق التحقيق في الادعاءات ومحاسبة الجناة، مع احترام السرية مراعاة للضحايا وكفالة سلامتهم.

31 - وتتولى الأمانة العامة إدارة الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي يمول من مساهمات الدول الأعضاء والمدفوعات المقطوعة من الموظفين الذين ثبتت ضدهم ادعاءات سوء السلوك الجنسي. ويسدّ الصندوق الاستئماني بعض الثغرات من حيث تقديم الدعم والمساعدة للضحايا من خلال مشاريع تضعها وتنفذها الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى في الميدان، توفر الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية وبناء القدرات على مواصلة الأنشطة المدرة للدخل. وفي عام 2022، اختتم أول مشروع للصندوق الاستئماني في هايتي، وأطلقت مشاريع جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبيريا. وأطلقت الدعوة السنوية الأولى لتقديم المقترحات وورد 420 مقترحا. وأنا ممثل للدول الأعضاء الأربع والعشرين⁽²²⁾ التي ساهمت في الصندوق الاستئماني في عام 2022، وأشجّع سائر الدول على المساهمة فيه. وإنني أقر في الوقت نفسه بأن الصندوق الاستئماني، وإن كان بالغ القيمة بالنسبة للضحايا، فهو غير كاف أيضا. وأحثّ الدول الأعضاء على النظر في السبل التي تمكنها من توفير دعم مستدام ومتسق للضحايا تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (انظر قرار الجمعية العامة 214/62، المرفق).

32 - وفي عام 2022، وفي إطار الالتزام بجودة المساعدة المتمحورة حول الضحايا، قدمت اليونيسف التدريب⁽²³⁾ والدعم إلى 11 بلدا من البلدان ذات الأولوية العالية من أجل تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتلقى التدريب أكثر من 1 600 من العاملين في هذا المجال.

(21) متاحة على الرابط الشبكي التالي: https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/sites/www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/files/policy_on_integrating_a_human_rights-based_approach_to_un_efforts_to_prevent_and_respond_to_sea.pdf

(22) انظر: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/content/donate-trust-fund>

(23) انظر: https://psea.interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/2021-11/Technical%20Note_UN%20VA%20Protocol-Training%20Flyer-%28ENG%29%202021.pdf

التدريب باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية، وكذلك البرتغالية.

33 - وأصدر مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا دليلاً يتضمن إجابات للأسئلة المتداولة عن نطاق ومدة تقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة وأفرادها من غير الموظفين. وُفرغ من وضع منهجية لجمع تعليقات الضحايا على تجربتهم في الحصول على المساعدة والدعم المقدمين، وسيبدأ تجربتها في عام 2023 بالتعاون مع كيانات أخرى. وسيكتمل وضع قائمة تضم محامين يقدمون خدماتهم مجاناً ومنظمات للمعونة القضائية باستطاعتهم مساعدة الضحايا. وقادت المدافعة عن حقوق الضحايا مشاورات داخلية بشأن مشروع بيان عن حقوق ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، يهدف إلى تمكين الضحايا من خلال التوعية بحقوقهم، ودعمت تطوير عمل نصير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل صياغة تعريف موحد ومبادئ رئيسية للنهج المتمحور حول الضحايا.

34 - ولتزويد جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها بفهم عملي لمعنى النهج المتمحور حول الضحايا الذي يُبتغى اتباعه إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، قام مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية حقوق الإنسان وأمانة فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والمعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بتصميم وحدة تدريبية متعددة الوسائط قائمة على سيناريوهات تتناول هذا النهج، وستكون تلك الوحدة متاحة في عام 2023. وأجرت المدافعة عن حقوق الضحايا، إلى جانب مسؤولين آخرين في الأمانة العامة، زيارة إلى جنوب السودان في أيلول/سبتمبر 2022. وقِيم الوفاء التقدّم المحرز في تنفيذ النهج القائم على حقوق الضحايا منذ عام 2017، والتقى بالجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وبمسؤولين حكوميين وأعضاء السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني، وشارك في إطلاق مشروع ممول من الصندوق الاستئماني يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان في بانتيو بولاية الوحدة.

35 - وأحرز بعض التقدم في عام 2022 في معالجة المطالبات المتعلقة بإثبات الأبوة ونفقة الأولاد، حيث أجرت عدة دول أعضاء اختبارات لعينات الحمض الخلوي الصبغي للأطفال مقابل عينات مأخوذة من الآباء المزعومين، مما سمح بإثبات الأبوة في عدة حالات. ومع ذلك، فقد أجرت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال استعراضاً لحالة مطالبات إثبات الأبوة المتعلقة بجميع فئات الأفراد العاملين في عمليات السلام، التي وردت في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2010 و 21 كانون الأول/ديسمبر 2019، كشف عن الكثير من الحالات التي لم تُحسم بعد والحالات التي لم يرد بشأنها ردّ من الدول الأعضاء بعد إخطارها بمطالبات تتعلق بأفرادها (انظر A/76/702، الفقرة 28). وثمة حاجة إلى استراتيجية نشطة لتيسير تسوية مطالبات إثبات الأبوة ونفقة الأولاد، سواء منها المتعلقة والجديدة. وتأكيداً على المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء والأمم المتحدة عن تسوية هذه الحالات وفي مسعى إلى الحث على تسوية هذه المطالبات، قامت المدافعة عن حقوق الضحايا بزيارة عدد من البلدان التي لها أفراد ممن وُلد لهم أطفال في هذا السياق.

36 - وفي أواخر عام 2022، أنشأت وكالة الأمين العام لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بتسوية مطالبات إثبات الأبوة ونفقة الأولاد التي تتعلق بأفراد عمليات الأمم المتحدة للسلام، يدعمها فريق عامل على المستوى التقني، وذلك من أجل دراسة المسائل العملية والقانونية المتعلقة بهذه المطالبات والتواصل مع الدول الأعضاء من أجل الاتفاق على نهج مشترك. وسأقدم في تقريري المقبل معلومات أكثر تفصيلاً عن التقدم المحرز في معالجة هذه المطالبات.

37 - وتُشر موظفون كبار معنيون بحقوق الضحايا، على أساس العمل بدوام كامل، في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وهايتي بغية تعزيز التعاون مع مختلف الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون مع الدول بشأن أعمال حقوق الضحايا في الدعم والمساعدة بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ويُقيم هؤلاء الموظفون اتصالات مباشرة ومنظمة مع الضحايا، وينسقون الرعاية الطبية والدعم النفسي الاجتماعي العاجل، ويوفرون للضحايا وأولادهم الدعم العملي بشأن تسوية مطالبات إثبات الأبوة ونفقة الأولاد، بما في ذلك جمع عينات الحمض الخلوي الصبغي، ويطلعون الضحايا على حالة مطالباتهم. وهو يقدمون أيضاً الدعم إلى الضحايا أثناء التحقيقات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والدول الأعضاء ويحيلون الضحايا، بناء على طلبهم، إلى الجهات المتاحة التي توفر المعونة القضائية. وهم يسدّون المشورة أيضاً بشأن المشاريع التي يدعمها الصندوق الاستئماني ويقومون بإعداد تلك المشاريع ويدعمون تنفيذها والرقابة عليها.

38 - ويساهم هؤلاء الموظفون في تهيئة بيئة مواتية تشجّع الضحايا على التقدم بشكاواهم وفي تيسير فرص حصولهم على الدعم الجيد والخدمات الجيدة، ولكنهم لا يستطيعون وحدهم تلبية احتياجات جميع الضحايا على نطاق المنظومة في بلد معين. وتزوّد بعض البعثات الميدانية هؤلاء الموظفين بدعم مخصص، غير أن هذا الدعم ليس كافياً ولا مستداماً. وينبغي إتاحة الموارد البشرية والمالية الكافية لهؤلاء الموظفين. وقد أنشئ فريق متعدد التخصصات تابع للأمانة العامة لدراسة العوامل التي أدت إلى ارتفاع عدد ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأوصى الفريق بأن تزوّد كيانات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة الموظفين المعنيين بحقوق الضحايا بإمكانية الوصول المباشر إليهم. وتستكشف المدافعة عن حقوق الضحايا سبل توسيع شبكة هؤلاء الموظفين على نطاق المنظومة.

سادساً - لا إفلات من العقاب

39 - لقد دُعوت، منذ عام 2017، إلى وضع حد لإفلات مرتكبي الاستغلال والانتهاك الجنسيين من العقاب، وذلك عن طريق اعتماد الشفافية في عملية الإبلاغ وتعزيز التحقيقات. وردّ مكتب خدمات الرقابة الداخلية على هذا الأمر التوجيهي بتذكير موظفي الأمم المتحدة بالالتزام المتعلق بإبلاغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأي مزاعم بوقوع سوء سلوك من هذا القبيل، باعتبار المكتب الكيان الذي كلفته الجمعية العامة بتلقي هذه البلاغات والحفاظ على سرية المعلومات الواردة فيها. ويواصل المكتب إجراء تحقيقات قوية في الوقت المناسب. ففي عام 2022، فتح المكتب 85 تحقيقاً في شكاوى متعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين لضحايا كانوا من المستفيدين بالمساعدة⁽²⁴⁾، وانطوى معظم هذه التحقيقات على ادعاءات ضد أفراد من بلدان مساهمة بقوات وخبراء موفدين في بعثات وموظفين من الأمانة العامة. ومن أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية قيادة دورات لتدريب المدربين في أستراليا وبيرو والهند أعدت وقُدمت بالتنسيق مع إدارة عمليات السلام، ووفرت هذه الدورات إرشادات بشأن التحقيقات التي يجريها موظفو التحقيق الوطنيون لما

(24) إضافة إلى 85 تحقيقاً تشمل مستفيدين، فتح مكتب خدمات الرقابة الداخلية 12 تحقيقاً في عام 2022 بشأن حالات للاستغلال والانتهاك الجنسيين لم تكن فيها الضحية من المستفيدين بالمساعدة.

عدده 68 مشاركا من قرابة 30 دولة عضوا. ويجري المكتب تحقيقاته في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بطريقة مراعية لشعور الضحايا، حيث يعمل عن كثب مع الشركاء، بمن فيهم كبار موظفي حقوق الضحايا. ويواصل المكتب التعاون مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج من أجل اتباع نهج متسق على صعيد المنظومة لتعزيز الإبلاغ ولتشجيع إجراء تحقیقات شفافة في جميع دوائر التحقيق العاملة في المنظمة البالغ عددها 22 دائرة. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم التدريب على منهجيات لرصد العنف الجنسي والتحقيق فيه لفائدة موظفي المفوضية الميدانيين، كما واصلت تقديم الدعم بشأن إدارة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك التواصل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة الجنائية. وفي عام 2022، عززت منظمة الصحة العالمية قدراتها المتصلة بالتحقيقات من خلال تمكين رئيسة جديدة للتحقيقات من التعجيل بالتحقيق في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكان ذلك من خلال إنشاء فريق مكوّن من 18 محققا مؤهلا يتبعون نهجا واعيا لآثار الصدمات. وقد أنهى الفريق ما تراكّم من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الخاضعة لرقابة منظمة الصحة العالمية (هناك بعض الحالات الإضافية لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يزال النظر فيها جارياً) بحلول أيار/مايو 2022، وهو ملتزم باستكمال التحقيقات من هذا القبيل في غضون مدة محددة بـ 120 يوما. والأرقام المجمعة منشورة على الموقع الشبكي لمنظمة الصحة العالمية⁽²⁵⁾.

40 - وإنني أعتزم الانتهاء، في عام 2023، من طرح استمارة إلكترونية رقمية آمنة للإبلاغ عن الحوادث من أجل استخدامها على نطاق المنظومة، وذلك للتغلب على صعوبات التبادل الآمن للمعلومات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وتتبع هذه الادعاءات وحماية البيانات. وستؤدّد استمارة الإبلاغ عن الحوادث لتعزيز الدقة في عملية تلقي الشكاوى. وستحدّد أيضا من عدد المرات التي يلزم فيها إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود، مما يقلل إلى أدنى حد من تكرار معاشتهم الصدمة التي تعرضوا لها. وستستخدم استمارة الإبلاغ عن الحوادث كأساس لنظام لسير العمل يراعي متطلبات السرية، بما يسمح بتتبع كل شكوى تُستعرض وتقيّم من قبل هيئة التحقيق المناسبة ويؤدّد المحققين بالمعلومات اللازمة منذ البداية للتحقيق مع الجناة ومساءلتهم. وسيُنشأ مستودع لجميع البلاغات الواردة، وهو أمر بالغ الأهمية للمساءلة، يتيح توثيق طبيعة الشكاوى وتتبع الاستجابة لها من حيث توقيت فتح التحقيق فيها. وهذه الأداة ستساعد مكتب المنسق الخاص على تحليل الاتجاهات وستساعد المدافعة عن حقوق الضحايا على التنبّط من حصول جميع الضحايا على الدعم منذ بدء العملية، وستحسّن الاتساق في جمع وتبادل المعلومات بشأن الادعاءات.

سابعا - تيسير المساءلة على الصعيد الوطني

41 - تخرق جميع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين معايير السلوك في الأمم المتحدة، بصرف النظر عما إذا كانت تستوفي جوانب تعريف الجرائم على الصعيد الوطني. وتستخدم المنظمة، بصفتها رب العمل، آلياتها الإدارية والتأديبية لمعاقبة الموظفين الذين يمارسون الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتؤدي جميع القرارات النهائية التي تتخذها المنظمة والتي تخلص إلى أن موظفا ارتكب استغلالا وانتهاكا جنسيين، على النحو المحدد في نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي

(25) انظر: <https://www.who.int/initiatives/preventing-and-responding-to-sexual-exploitation-abuse-and-harassment/disciplinary-actions>.

(ST/SGB/2003/13)، إلى فصل الموظف الجاني أو إنهاء خدمته وإدراج اسمه في قاعدة البيانات ClearCheck.

42 - وفي الحالات التي قد تصل فيها أعمال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي إلى مستوى الجرائم، يكون دور الأمم المتحدة هو: (أ) أن تحيل إلى الدول الأعضاء على سبيل الأولوية الادعاءات الموثوقة التي تعلم بها؛ (ب) أن تتعاون مع التحقيقات وإجراءات الملاحقة الجنائية الوطنية لتيسير إقامة العدل على النحو السليم، بصرف النظر عما إذا كانت الأمم المتحدة قد أحالتها في البداية. ولا يخل ذلك بحقوق أي ضحية أو شاهد في إبلاغ السلطات الوطنية، في أي وقت، بادعاءات وقوع أعمال إجرامية تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

43 - وفي الفترة ما بين 1 تموز/يوليه 2016 و 30 حزيران/يونيه 2022، أُحيل 26 ادعاء موثقاً يفيد بضلوع موظفين تابعين للأمم المتحدة أو خبراء لها موفدين في بعثات في حالات للاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الدولة التي يحملون جنسيتها. وفي جميع الحالات، تعاونت الأمم المتحدة مع السلطات عندما طُلب منها ذلك. وتقدّم الأمانة العامة أيضاً المعلومات التي ترد إليها من الدول الأعضاء عن حالة التحقيقات والملاحقات الجنائية في كل من الحالات التي سبقت إحالتها إليها والمتعاون بشأنها في التقرير السنوي المعد عن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات⁽²⁶⁾. وتشير المعلومات الواردة من إحدى الدول الأعضاء إلى أنه في عام 2022، أسفرت قضية واحدة عن إدانة جنائية.

44 - والمنظمة عاقدة العزم على بذل مساعيها لكفالة المساءلة الجنائية عن طريق إحالة الادعاءات إلى السلطات الوطنية والتعاون معها. وإنني أحث الدول الأعضاء على كفالة مساءلة أفراد الأمم المتحدة الذين يُحتمل أن يكونوا قد تورطوا في أي شكل من أشكال السلوك الإجرامي، بما في ذلك ما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأكرر أن المنظمة ملتزمة بالتعاون مع السلطات الوطنية في هذا الصدد. وأدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى إبلاغ الأمم المتحدة بنتائج النظر في الحالات المحالة إليها، على النحو الذي حثت عليه الجمعية العامة (انظر القرار 98/77).

45 - ويمكن الاطلاع على المعلومات المتوفرة عن الادعاءات المتعلقة بأفراد الوحدات العسكرية الوطنية في عمليات الأمم المتحدة للسلام على الموقع الشبكي للأمم المتحدة⁽²⁷⁾. وتحفظ البلدان المساهمة بقوات بسلطة التحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيها أفرادها، وإن كان إجراء التحقيقات بدعم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية أمر يُشجّع عليه بشدة. وإنني أتطلع إلى تحسين تعاون الدول الأعضاء مع المكتب لضمان إجراء التحقيقات والمتابعة بصورة أسرع. وتتوقف المساءلة

(26) المرفق الأول لتقرير الأمين العام عن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات (A/77/225) يتضمن معلومات عن كل حالة أحالتها المنظمة إلى السلطات الوطنية وحالة الإجراءات التي اتخذتها الدول المعنية، وفقاً لقرار الجمعية العامة 63/62. ويتضمن المرفق الثاني للتقرير المذكور معلومات عن الحالات التي أبلغت فيها الدول الأعضاء الأمم المتحدة بتحقيقات أجريت في السنوات الخمس الأخيرة.

(27) ترد البيانات المتعلقة بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضمن المعلومات المكتملة لهذا التقرير باللغة الإنكليزية فقط، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط الشبكي التالي: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/ar/content/secretary-generals-reports>. ويتضمن الفرع الثالث-باء من هذه المعلومات المكتملة بيانات عن الادعاءات التي تمس أفراد الوحدات العسكرية الوطنية العاملة تحت قيادة الأمم المتحدة، وهي الادعاءات الخاضعة للولاية القضائية الجنائية الحصرية للدول المساهمة بأولئك الأفراد.

عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الحالات التي تتعلق بأفراد نظاميين على القوانين والإجراءات الوطنية التي تسري على هذه الأفعال وأشكال السلوك، بما في ذلك القوانين الجنائية حيثما ينطبق ذلك.

46 - وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإحالة الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها ضد قوات غير تابعة للأمم المتحدة عاملة بموجب ولاية من مجلس الأمن إلى الدولة العضو المعنية لغرض التحقيق فيها والملاحقة الجنائية للجناة المزعومين وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. وعلى الرغم من التواصل المنتظم مع دول جنسية الجناة المزعومين التي يُطلب إليها من خلاله التحقيق في الادعاءات الموجهة ضد رعاياها ويُعرض عليها دعم الأمم المتحدة، لم تُقدّم سوى معلومات محدودة. ومفوضية حقوق الإنسان ليس لها علم بإجراءات وطنية أدت إلى توقيع عقوبات على الجناة أو توفير سبل انتصاف للضحايا.

ثامنا - التفاعل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني

47 - تتواصل المنظمة بانتظام مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني ومع خبراء دوليين ووطنيين وقادة وطنيين ومحليين بشأن الجهود الرامية إلى إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد عُقد حوار استراتيجي غير رسمي مع جميع الدول الأعضاء في 20 أيار/مايو 2022، اشتركت في رئاسته المنسقة الخاصة ونائبة المفوض السامي لشؤون اللاجئين، بصفتها رئيسة فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والمعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وشارك في ذلك الحوار ما مجموعه 86 دولة عضوا و 30 كيانا من كيانات الأمم المتحدة⁽²⁸⁾، مما شجّع على مزيد من التحوار لتعزيز الوقاية والاستجابة والمساءلة وأكد ضرورة نشر ثقافة يسودها الالتزام والروح القيادية ويكون عدم التسامح إطلاقا هو سمتها فيما يتعلق بالتقاعس عن اتخاذ الإجراءات، وذلك

(28) الدول الأعضاء: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تركيا، تشيكيا، تونس، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زيمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، غانا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لاوس، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان. كيانات الأمم المتحدة: مكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وفرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والمعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ ومكتب التنسيق الإنمائي؛ وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال؛ وإدارة عمليات السلام؛ وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ والمكتب التنفيذي للأمن العام؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ ومكتب الشؤون القانونية؛ ومكتب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ ومكتب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومكتب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال؛ ومكتب المدافعة عن حقوق الضحايا؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ واليونيسف؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية.

بسبب منها تبادل الممارسات الجيدة. وقد طلبتُ إلى المنسق الخاص مواصلة هذا الحوار وعقد لقاءات مماثلة فيما بين كيانات الأمانة العامة ذات الصلة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأكرر التأكيد على دعوتي رؤساء الدول أو الحكومات إلى الانضمام إلى منتدى القادة التابع لي المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة⁽²⁹⁾، والذي يعد دليلاً على التزامنا المشترك بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويسرني أن أفيد بأن 104 من رؤساء الدول أو الحكومات الحاليين والسابقين يشاركون في منتدى القادة، وبأن 105 دول أعضاء وقعت على الاتفاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

48 - وفي عام 2022، شارك كبار القادة في مناسبات نظمها الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية والأطر الأخرى وكيانات الأمم المتحدة وجهات المجتمع المدني بشأن منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وحضر العديد منهم مؤتمر المبادرة الدولية لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع الذي استضافته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والذي ركز على حقوق الضحايا/الناجين. وهم يواصلون المشاركة في دورات للتعليم من الأقران تنظمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن توصيتها المتعلقة بإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في سياق التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية⁽³⁰⁾، وهي التوصية التي التزم بها كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

تاسعا - الاتصالات

49 - في عام 2022، أقر الفريق التوجيهي الرفيع المستوى توجيهات منظومة الأمم المتحدة بشأن التواصل حول الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعقدت سلسلة من جلسات الإحاطة للموظفين بشأن تطبيقها. وفي عام 2022، عقدت إدارة التواصل العالمي، بالتعاون مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة عمليات السلام، دورتين اثنتين من دوراتها التدريبية في مجال الاتصالات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومنذ الدورة الأولى في عام 2020، شارك 130 من كبار المسؤولين والمتحدثين الرسميين وغيرهم.

50 - وثمة صفحة شبكية متعددة اللغات عن الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين⁽³¹⁾، تتضمن تقارير وأدوات ونشرات صحفية ومقاطع فيديو ونصوصاً مستنسخة حرفياً ومعلومات عن كيفية الإبلاغ بالادعاءات، وتتضمن أيضاً إحصاءات محدثة عن الادعاءات. وخلال عام 2022، حقق هذا الموقع أكثر من 420 000 مشاهدة. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتوافرة عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المتصلة بحفظ السلام في الصفحة الشبكية

(29) انظر: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/content/circle-leadership>.

(30) انظر: <https://www.oecd.org/dac/gender-development/dac-recommendation-on-ending-sexual-exploitation-abuse-and-harassment.htm>.

(31) متاح على الرابط الشبكي التالي: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/>.

المتعلقة بالسلوك في بعثات الأمم المتحدة الميدانية، التي يستطيع الجمهور من خلالها الاشتراك في خدمة للحصول على معلومات محدثة عن طريق البريد الإلكتروني.

51 - وفي عام 2022، استمر تعهد منصات الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة للأمم المتحدة واستخدم كبار مسؤولي الأمم المتحدة وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بهذه المسألة المهمة⁽³²⁾. ونُشرت مقالات متعددة الوسائط، بما في ذلك مقالات عن "التصرفات المستحسنة وتلك المرفوضة" لأفراد الأمم المتحدة؛ وتنفيذ الصندوق الاستئماني؛ وجمع عينات الحمض الخلوي الصبغي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وجهود التوعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ومالي. وأنتج فيلم عن شواغل الضحايا وأُتيح على موقع YouTube⁽³³⁾، وأطلقت حملة بعنوان "حقوق الضحايا أولاً".

عاشرا - عرض عام للبيانات المتعلقة بالادعاءات

52 - كثيرا ما يُقاس التقدم المحرز نحو إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين بعدد الادعاءات الواردة، ولكننا تعلمنا أن قلة عدد الادعاءات أو عدم ورودها على الإطلاق ليسا مؤشراً على وجود برنامج وقائي مناسب. فعدم ورود أي ادعاءات يمكن أن يشير إلى أن آليات تقديم الشكاوى غير فعالة أو أنها غير موجودة، أو أن الضحايا لا يبلغون بالادعاءات لأنهم يعتقدون أنهم لن يحصلوا على الحماية أو أنه لن تُتخذ أي إجراءات. وبناءً على ذلك، فإن عدد الادعاءات قد يوفر نظرة ثاقبة توضح الاتجاهات، غير أن التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء يجب أن يقاس بالجهود التي يبذلها كل منهم، بصورة فردية وجماعية، من أجل منع هذه السلوكيات من خلال وضع وتعميم المعايير والتدريب وفحص سوابق السلوك وإدارة المخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف، وأن يقاس أيضاً بما إذا كان كل منهم يستجيب بسرعة وفعالية بغية إعمال حقوق الضحايا في المساعدة والمساءلة أم لا.

53 - وتتعلق البيانات الواردة في هذا التقرير بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وسياقات العمل الإنساني وغيرها من السياقات التشغيلية عملاً بقرار الجمعية العامة 306/57 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2003. ولا يعرض التقرير حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتعلق بموظفين للأمم المتحدة يعملون في بيئات أخرى، ولكن الحالات المذكورة تشكل هي أيضاً انتهاكات لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها⁽³⁴⁾ سيحاسب عليها الموظفون من خلال أطر الإحالة للمساءلة التأديبية والجنائية في المنظمة، على النحو الذي أبرزته في تقرير السنوي عن الممارسات المتبعة في المسائل التأديبية (A/77/606). وترد في المعلومات الكاملة لهذا التقرير معلومات إضافية بشأن المسائل

(32) انظر: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-07-12/secretary-generals-remarks-the-security-council-debate-united-nations-peacekeeping-operations-the-key-role-of-strategic-communications-bilingual-delivered-scroll-down>

(33) انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=OWBFvpi4lpU>

(34) انظر نشرة الأمين العام بشأن النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك النظام الإداري المؤقت للموظفين (ST/SGB/2023/1)، القاعدة 1-2 (هـ) من النظام الإداري للموظفين.

المشمولة في هذا الفرع، بما في ذلك معلومات عن الحالات التي يتوقع فيها أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات لمعالجة ادعاءات غير محسومة علاوة على المطالبات المتعلقة بإثبات الأبوة ونفقة الأولاد.

54 - وفي عام 2022، ورد في إطار منظومة الأمم المتحدة 243 ادعاء بوقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين تتعلق بموظفين من الأمم المتحدة وأفراد تابعين لها وأبلغ عن 291 ادعاء تتعلق بموظفين تابعين لشركاء التنفيذ لا يخضعون لسلطة الأمم المتحدة.

ألف - بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

55 - أبلغ بما مجموعه 79 ادعاء في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في عام 2022، مقابل 75 ادعاء أبلغ بها في عام 2021. وجرى ربط ما يقرب من 116 ضحية تم التعرف عليها بهذه الادعاءات، منهم 90 من البالغين و 26 من الأطفال، مقارنة مع 189 ضحية تم التعرف عليها في عام 2021. وفي عام 2022، سُجِّل 18 ادعاء بانتهاك جنسي لطفل، مقابل 25 ادعاء من هذا القبيل في عام 2021. وجرى ربط ما مجموعه 115 من الجناة بالادعاءات المسجلة في عام 2022، التي تضمن 46 منها 61 مطالبة فردية تتعلق بإثبات الأبوة ونفقة الأولاد⁽³⁵⁾.

56 - وشملت تسعة ادعاءات عدة ضحايا، وكانت ثمانية منها تتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في حين كان ادعاء واحد يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتورطت في اثنين من هذه الادعاءات وحدات من بلدين مساهمين بقوات لم تُعد منتشرة في عمليات حفظ السلام.

57 - ويتعلق أكثر من 90 في المائة من الادعاءات ببعثتين اثنتين، هما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (48) وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (24). أما الادعاءات المتبقية، فقد سُجِّلَت في خمس بعثات لحفظ السلام هي: بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (2)؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (2)؛ وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (1)؛ وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، المنتهية ولايتها (1)؛ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (1).

58 - وسُجِّلَت زيادة في عدد الادعاءات المتعلقة بأفراد عسكريين (58 في عام 2022 مقابل 52 في عام 2021)، في حين سُجِّل انخفاض في عدد الادعاءات المتعلقة بأفراد شرطة أو غيرهم من الأفراد المقدمين من الحكومات (5 في عام 2022 مقابل 9 في عام 2021) وزيادة في عدد الادعاءات المتعلقة بأفراد مدنيين (16 في عام 2022 مقابل 14 في عام 2021).

59 - ويتوافق عدد الادعاءات المسجلة في عام 2022 البالغ 79 ادعاء مع المتوسط السنوي المسجل على مدار السنوات العشر الماضية وقدره 71 ادعاء. وقد أبلغ في عام 2022 عن 30 ادعاء تتعلق بأحداث وقعت في عام 2022 أو عام 2021، بما يتفق مع الاتجاه السائد على مدى السنوات الأربع الماضية حيث كان ما نسبته 62 في المائة من الادعاءات المبلّغ بها يتعلق بأحداث وقعت قبل أكثر من عامين.

(35) للاطلاع على معلومات إضافية عن الادعاءات، بما في ذلك حالة الادعاءات المسجلة منذ عام 2015، يرجى زيارة الموقع الشبكي التالي: <https://conduct.unmissions.org/sea-data-introduction>.

60 - وأبلغت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكثر عدد من الادعاءات (48) في عام 2022، كان منها 10 ادعاءات تتعلق بأحداث وقعت في عامي 2022 و 2021، في حين تتصل البقية بأحداث وقعت قبل 10 سنوات في المتوسط. وبالمثل، فإن البلد المساهم بقوات المبلغ ضد أفراد أكبر عدد من الادعاءات في عام 2022 لديه ادعاءان اثنان يتعلقان بأحداث وقعت في عام 2022 (ولا ادعاءات بشأن أحداث وقعت في عام 2021)، في حين أن لديه 16 ادعاء تتعلق بأحداث وقعت قبل 11 عاما في المتوسط.

61 - ولا تزال تقارير التحقيقات التي ينظر فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية قيد الإعداد، هي تتعلق بعدد 24 ادعاءً أبلغ بها في عام 2021 وادعاءين اثنين أبلغ بهما في عام 2020 تتعلق كلها بأفراد عسكريين أو أفراد شرطة أو مدنيين. ولم تصدر بعد القرارات المتعلقة بتوقيع الأمم المتحدة عقوبات تأديبية على الموظفين الذين ثبتت بحقهم ادعاءات مُبلغ بها في عام 2020، حيث لا تزال ثلاثة ادعاءات لدى إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لديه ادعاء واحد يتعلق بأحد متطوعي الأمم المتحدة.

62 - وقد عالجت البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عددا من المسائل غير المحسومة. ولم ترد بعد المعلومات المتعلقة بالتحقيقات التي تجريها 25 دولة عضوا بشأن ادعاءات وردت في عام 2021 أو قبل ذلك. ولم ترد أي معلومات بشأن 57 ادعاء، ولا تزال معلومات إضافية منتظرة بشأن 78 ادعاء. ولم تصل بعد المعلومات المنتظر ورودها من 25 دولة عضوا بخصوص تدابير المساءلة المتخذة بشأن 55 ادعاء مثبتاً بحق أفراد عسكريين وأفراد شرطة فيما يتعلق بادعاءات مسجلة في عام 2021 أو قبله.

63 - وفيما يتعلق بمطالبات إثبات الأبوة، ثبتت الأبوة في 55 حالة مما مجموعه 463 مطالبة فردية مسجلة منذ عام 2010 ولم تثبت في 88 حالة منها. ولم تُتخذ بعد إجراءات يُفترض أن تعتمد 32 دولة عضوا بخصوص 298 مطالبة تتعلق بأفراد نظاميين.

باء - الادعاءات المتعلقة بموظفي شركاء التنفيذ

64 - في عام 2022، أبلغ عن 291 ادعاء تتعلق بموظفين لدى شركاء التنفيذ لا يخضعون لسلطة الأمم المتحدة، مقابل 263 ادعاء من هذا النوع في عام 2021.

جيم - القوات غير التابعة للأمم المتحدة

65 - في عام 2022، لم تتلق الأمم المتحدة أي ادعاءات باستغلال و/أو انتهاك جنسيين مرتكبين من قبل أفراد من القوات غير التابعة للأمم المتحدة العاملة بموجب ولاية من مجلس الأمن. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدد من العوامل، هي: انخفاض عدد أفراد قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة المنتشرة حالياً؛ ومحدودية المعلومات المتوافرة لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الادعاءات التي تلقتها المنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالقوات غير التابعة للأمم المتحدة؛ وتقييد إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى المواقع التي يمكن أن يحدث فيها استغلال وانتهاك جنسيان؛ والافتقار إلى القدرات اللازمة لتوفير الأمن والحماية للضحايا، مما يحول دون الإبلاغ؛ وغياب آليات الرصد في معظم هذه البيئات، مما يتعذر معه الإبلاغ.

حادي عشر - توفير الموارد لجهودنا

66 - أنا ممتن للدول الأعضاء التي قدمت التمويل لمكتب المنسق الخاص من خلال موارد خارجة عن الميزانية، والتي ساهمت في تمويل مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا والصندوق الاستثماري وأنشطة برنامجية أخرى.

67 - وأرحب بتعاون الكثير من الدول الأعضاء وأقر بالحاجة إلى مزيد من الموارد، ولا سيما على الصعيد القطري. وقد كُفِّتُ منسقي الخاص باستكشاف إمكانية جعل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أحد المقترضات اللازمة في جميع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها، وقمْتُ بتحديث رسالة الإدارة لعام 2023 التي تقدمها القيادات بحيث تشمل تصديقها على أن البرامج الخاضعة لإدارتها تمتثل لهذا الشرط. وسيرسخ هذا الإجراء فهما مشتركا لمخاطر هذا السلوك، بما في ذلك عن طريق جهود التدريب والاتصالات المشتركة، وسيعزّز تبادل المعلومات في الوقت المناسب على نطاق المنظومة. وسيشجّع على تقاسم الموارد والقدرات فيما بين كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد القطري. وإذا أردنا أن ننجح في القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في سياق عمليات السلام والتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية، فسيكون لزاما علينا أن نكون بذا واحدة تعمل بفعالية في إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

ثاني عشر - استنتاجات

68 - لقد أُنجز الكثير على مدى السنوات القليلة الماضية، ولكن لا يزال هناك الكثير أيضا مما ينبغي عمله، ولا سيما فيما يتعلق بكفالة التنفيذ الفعلي على الصعيد القطري، والعمل بشكل متناسق ومتسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع شركائنا، وتعزيز تدخلاتنا لمواصلة تحسين الشفافية والمساءلة والدعم المقدم إلى الضحايا. وإن أردنا القضاء على سوء السلوك الجنسي واستئصاله من قطاع المعونة، فلسوف يتطلب ذلك الإقرار بأن هذه مسؤولية أساسية لكل منظمة من المنظمات تُعتبر جزءا لا يتجزأ من "تكلفة مزاوله أعمالنا". وبينما نحن ماضون قدما على مسار توحيد الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة، سيكون دعم الدول الأعضاء والجهات المانحة لنا في توفير الموارد الكافية والمستدامة التي يمكن التنبؤ بها شرطاً أساسيا من شروط نجاحنا.